المعتاد لاهل تلك البلد فيشمل ما لو فعلوا الغسل
الاخصاص جامعوا من برص وجذوم فتصح فيه
الجمعة وان يكون منحدا فان تعدد في وقتين
مختلفين فالجمعة للسابق الذي اقيمت قبله
الجمعة البدلية اقيمتها في الحادث بعده ولو
تاخرت صلاتها في جمعة اخرى عن صلاتها
في الحادث بعد اقامتها في السابق فيدخل
الحالة الثانية المذكورة بقيود ثلاثة لصحتها
في السابق دون الجديد وهي ان لا يجمعوا
ويصلوا ظهرا فقط في الجديد وان لا يحكم
حاكم بصحتها او بنى الناذر منتظرا
فتفوته هو او رفقته على ما مر في
الجمعة في جامعه وان لا يحتاجون للجديد لكثرتهم وضيق
ايضا ولذا قال ابو عبد الحكم ويجب ابن عمر الاول
ان عظم المصر لا يسعهم بها يسجدون وفي الوضح في الجديد
لا ظلم يحتاجون اليه في جواز التعدد في
مثل مصر وبغداد انتهى ورد عليه

بوجوه الخلل في غير ظاهر الرواية صحيح عند
من نقل قول ابن عبد الحكم ويجب ابن عمر
على وجه المقابل لان مراده ان كلا منهما ينفي
ان يكون غيره جاريا على محل الخلاف في منع
التعدد وجوازه فتامل واما ان تعدد
بوقت واحد في قريتين وليس احدهما الزم
بالجمعة فتصح جمعة من صلى فيه بتولية
السلطان او نائبه في ذلك والا فالسابق
بالاحرام ان علم فان اخرما صاحبه بفساد هما
واعادوا الجمعة لبقاء وقتها ولانجرار ظهر
مع بقاء وقتها اذ لم يعلم السابق منهم
بتوافسدهما ايضا لاحتمال كون الوليين واعادوا
الكل ظهرا قال ابن عرفة وفيه نظر سند وانما
اعاد واجمعة عندنا احترازا من المتحدة وبطلان
جمعة كل وظهر اعند الجرسي لاحتمال صحة جمعة
المعيد والجمعة لا تطلى مرتين وقول الشيخ
سالم عند سند في حالة الجهل الاحتياط ان

عن سند صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)